

مستشار خادم الحرمين والرئيس الفخري لمركز التحكيم التجاري لدول التعاون أكد أنه لا بد من إعطاء بعض الدول الوقت الكافي في هذا الصدد

الأمير بندر بن سلمان بن محمد

لـ «الأنباء»: دعوة خادم الحرمين الشريفين

لـ «الاتحاد الخليجي» لامست مشاعر

«مواطني التعاون» وزادت من تماسكهم



الأمير
بندر بن سلمان

أعلن مستشار خادم الحرمين الشريفين والرئيس الفخري لمركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي سمو الأمير بندر بن سلمان بن محمد آل سعود ان مبادرة خادم الحرمين الشريفين للاتحاد الخليجي تلامس مشاعر المواطن الخليجي، لافتا الى ان بعض الدول أنجزت كثيرا من مقومات هذا الاتحاد، والبعض الآخر مازال يعمل في هذا الاتجاه. وقال في حوار خاص مع «الأنباء»: لا بد من إعطاء بعض دول التعاون الوقت الكافي حتى تنهياً لدخول الاتحاد، مشددا على ان الجميع في النهاية لديهم الرغبة والرؤية في تحقيق الاتحاد. وأشار سمو الأمير بندر بن سلمان الى ان حدة الدعايات في المنطقة تؤدي الى التفاف دول مجلس التعاون لأن الخطر لن يكون محققا بدولة دون أخرى. وزاد: الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية، وفي البيت الواحد ترى الخلاف في الرأي، لذلك لا مشكلة في تباين الآراء في مجلس التعاون. وبخصوص التحكيم التجاري أكد ان التركيز الآن يتم على تدريب وتأهيل الشباب في مجال التحكيم التجاري حتى نصل الى مصاف الدول المتقدمة. ولفت الى ان أغلب القضايا المعروضة في التحكيم تجارية، مشددا بالقول ان التحكيم قد يكون أوسع مدى ويصل للتحكيم السياسي والحدودي والجنائي أيضا.

حوار: عبدالهادي العجمي - خالد الشمري

الاجنبية للخليج؟
● أهم شيء التحاكم اذا لم يستطع أن يضع هذا الشرط فالمستثمر لا يريد أن يدخل أروقة المحاكم لأن خبرته قليلة فيها وأيضا يمتاز التحكيم بعدة مزايا عن القضاء الداخلي ومن أهمها السرية اما المحاكم العادية فهي علنية فكتير من الشركات الكبيرة لا تريد العلنية حتى لو خسرت الكثير وهناك ميزة أخرى وهي السرعة في البت في النزاعات من خلال مواعيد محددة وأيضا هناك ميزة أخرى ان الأطراف المتنازعة اضافة الى ان الأطراف المتنازعة هم من يختارون محكميهم فهذه الحرية المتاحة تعطي المستثمر الاطمئنان.

قضايا معروضة

ما طبيعة القضايا المعروضة في التحكيم التجاري؟
● أغلبية تجارية وهو متخصص من الناحية التجارية ولكن التحكيم قد يكون أوسع وسياديا ما بين دولة وأخرى مثلما حصل بين اليمن وإريتريا في حدودها البحرية، لافتا سموه الى ان هناك تحكيمات مدنيا اضافة الى التحكيم الجنائي والتي تجيزه الشريعة الإسلامية وهذا التحكيم هو ما تتميز به الشريعة الإسلامية عن جميع دول العالم قاطبة وقد عقدنا دورات كثيرة وجننا بمحدثين لأول مرة واطلعوا على أشياء لم يمتصروها، موضعا سموه ان التحكيم الجنائي يشق، شق خاص مع الأطراف وشق عام مع الدولة، فالخاص اجازته الشريعة الإسلامية عكس الدول الأخرى التي لم تجزه على الإطلاق، نحن لدينا ميزات ليست موجودة في الاصل وكثير من فقهاء القانون صادرا من دولة أخرى ولكن تنفيذها في هذه الدولة التي اذا كان هذا الحكم فيه ما يخالف النظام العام يرفض بالنسبة للخارج وكذلك في السعودية ولكن نحن نمتاز بشيء اذا جاء اليها الحكم لا تلغى تماما بل تلغى الجزئية التي تخالف النظام العام ونطبق الباقي بخلاف تلك الدول التي تلغىه تماما، فبالتالي هناك ضرر كبير على الآخرين، في الوقت نفسه شريعتنا الإسلامية السمحة توجد فيها هذه الميزة ولا توجد عند الغرب.

ممنظومة خليجية في هذا المجال؟

في السابق لا يوجد للتحكيم في دول مجلس التعاون الخليجي الكم والنوعية المطلوبة من خلال السنوات القليلة الماضية وبدأت طفرة التحكيم لأنه أصبح مطلبا من المطالب الأساسية للدول المتقدمة وبالنسبة لوجود الاستثمار الاجنبي الذي دائما يطلب ان يكون التحكيم هو الحل الأمل للنزاعات الناشئة بينهم فيختار منها المراكز الاجنبية. لأنه لا يوجد مراكز تحكيم خليجية وهو الأمر الذي دعا الى إنشاء مراكز تحكيم لدول مجلس التعاون واللجان والغرف التجارية التي أصبحت تسد هذا الفراغ، ولفت سموه الى اننا لا نستطيع ان نصل الى المصاف الدولية ما لم يكن عندنا شباب مؤهل ومتدرب وهذا ما جعلنا نركز خلال الفترة الماضية على التدريب والتأهيل سواء في الداخل أو الخارج، وتابع سموه قائلنا من خلال تجربتي مع كثير من المتدربين سواء كانوا محامين أو قضاة كنا اذا ذهبنا الى المؤتمرات نجد ان الأسئلة التي تطرح لا ترقى الى المستوى المطلوب وبعد فترة وجدنا نوعية الأسئلة تختلف وبعد فترة أخرى وجدنا الأسئلة التي تسال للمحاضرين محرجة لأنهم بدأوا يعرفون بعض النقاط وبعد فترة أصبح لدينا محدثون لديهم فكر في المؤتمرات فبدأنا من مستمعين إلى مناقشين ومن ثم محدثين هذه هي التدرجات التأهيلية والتدريبية المرجوة ونحن نجزم بأنه خلال الفترة المقبلة ستكون هناك نقلة نوعية في التحكيم الخليجي من الإقليمية الى العالمية.

كيف ترى مستوى التحكيم التجاري في الكويت؟

● التحكيم التجاري الآن أصبح مطلبا والدول أصبحت مفتوحة الآن والعلاقات الخارجية ليست لها قيود كما كانت عليه في السابق، حيث أصبحت سهلة جدا وأغلب اتفاقات الأغلبية المطلقة الدولية في الاتفاقيات الدولية في الاستثمارات والتجارة تنص على شرط التحكيم وأغلبه يذهب الى الخارج والمراكز الاجنبية وانعكاسه عندما تؤول المراكز وتؤول الشباب سواء كانوا ذكورا أو إناثا على مستوى عال من التأهيل والتدريب تستطيع من خلاله ان تناقش الآخرين والأجانب ان يقبلوا بمراكزك ولجانك الوطنية بان يكونوا هم المحكمين.

المستثمر الاجنبي

هل اتاحت الفرصة للمستثمر الاجنبي بتهيئة بيئة مناسبة لاستقطاب رؤوس الأموال



سمو الأمير بندر بن سلمان بن محمد آل سعود (هاني الشمري)

الخليجية حول بعض القضايا العربية؟

● في البيت الواحد يكون الأخ له رأي مخالف لرأي أخيه ودائما يقولون «الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية» وتعلمنا من الملك عبدالله ودائما ما يرددها ويكررها وهو مبدأ الحوار وإذا عرفنا مبادئ الحوار وكيف نحاور الطرف الآخر وأخذ رأي الطرف الآخر وليس أي رأي أعطيك إياه يفرض عليك أو تعطيني رأيا آخر فانت عدوي، هذا المبدأ مرفوض تماما فمراكز الحوار في المملكة تعطي مثلا يحتذى في كيفية تقبل الرأي والرأي الآخر والخروج بصورة إيجابية من خلال الحوار.

التحكيم التجاري

مشاركتم فيما يخص التحكيم التجاري كون سموك الرئيس الفخري لهذا المركز كيف رأيت ما توصلتم اليه

ما يحدث من أحداث سياسية وتداعياتها في الدول هل يدعوننا الى التخوف من هذه التداعيات؟ خاصة ان دول مجلس التعاون تقع في إقليم ملتئب؟

● وجود التداعيات في المنطقة يؤدي الى التفاف دول مجلس التعاون الخليجي حول بعضهم البعض لأن الخطر لا يأتي لطرف دون طرف ونحن نعلم ما حصل للكويت وأيضا ما حصل للبحرين ونحن نعلم ما التهديدات القائمة على دول مجلس التعاون باكملها كل هذه أثبتت أنه لا مقر من التلاحم ما بين دول مجلس التعاون فهي باعتقادي تعطي مؤشرا إيجابيا بالتفاف دول مجلس التعاون حول بعضها البعض.

تباين في الآراء

كيف تفسر التباين بين الدول



الأمير بندر بن سلمان متحدثا إلى الزميلين عبدالهادي العجمي وخالد الشمري

أين وصل ملف الاتحاد الخليجي خصوصا انها رغبة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، خاصة انها تعكس تطاعات أغلبية مواطني مجلس التعاون؟

● المبادرة التي اطلقها خادم الحرمين الشريفين حفظه الله تلامس مشاعر المواطن الخليجي الذي يطلب بان تكون دائما أوامر الترابط أكثر وأكثر فالمقومات الموجودة بين دول مجلس التعاون ليست موجودة في أي تجمعات أخرى وروابط الدين واللغة والنسب والعادات والتقاليد واحدة يبقى فقط تذبذب بعض العقبات النظامية في التوحيد والملك والله حفظه الله خرج بهذه المبادرة بالإسراع فيها من التعاون إلى الاتحاد وبالتالي تخرج دول مجلس التعاون الخليجي كوحدة واحدة وأنتم تعلمون انه كلما كانت الدول مجتمعمة كان صوتها في العالم أقوى من أن تكون فرادا، وأي مبادرة تحتاج الى استعداد ودراسة بعض الدول أنجزت وبعض الدول مازالت تهيئ نظرها ولكن دون شك جميع الدول راغبة في ذلك، ولكن تريد فقط بعض الوقت حتى انها تهيئ المتطلبات ونحن نعلم الآن جميعا أن كثيرا من الأنظمة بدأت مشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي وهذه هي المبادرات التي تذبذب الجهود في الأنظمة واختلافهم بين الدول. وأضاف سموه: بما ان هذه الأنظمة جاءت من خلال الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي وبدأت توضع كمرحلة استرشادية لعدد من السنوات ومن ثم تطبق بعد انتهائها وصلنا الى مراحل متقدمة ولكن دائما لا نستعجل على قطف الثمرة، حيث الإنسان بطبيعته «خلق عجولا» فبعض الدول لابد من إعطائها الوقت الكافي حتى تنهيا لدخول الاتحاد والجميع في النهاية لديهم الرؤية والرغبة في الاتحاد.

دور مطلوب

تقييم سموك لدور مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه، وهل أدى الدور المطلوب منه؟ وهل وجب علينا الانتقال الى مرحلة الاتحاد؟
● المجلس حينما أنشئ وأفكاره التي تدرجت نعم قد لا يكون بالسرعة المطلوبة، ولكن يسير في الاتجاه الصحيح ونحن لابد ان نكون واقعيين ليست بالسرعة المطلوبة الذي يطمس اليه قادة دول مجلس التعاون ولكن الآن لابد من حث المسير فالملك عبدالله أحس بالمسؤولية وبملازمة مطلب المواطن الخليجي بأنه جاء دور الانتقال إلى الاتحاد.

اتقوا حساد 'الخليج'

قال سمو الأمير بندر بن سلمان بن محمد آل سعود ان هناك الكثير من الحساد الذين يحسدون مواطني دول مجلس التعاون الخليجي على نعمة الأمن والأمان والاستقرار والرخاء فبالتالي هم يريدون اثاره البليدة والفتن حتى تزعزع المنطقة ويحدث ما حدث فيها ولكن بدون من الله عز وجل والقيادة الحكيمة لقادة دول مجلس التعاون وتمسك المواطن الخليجي بقيادته والتي لم تات الا لحماية المواطنين فيها استطاعت ان تتخطى هذه الموجة التي مرت في العالم العربي.

دول خليجية أنجزت رؤاها

واستعداداتها لـ «الاتحاد» وبعضها

يسعى لإنهاء متطلباته.. ولا خلاف

في الرغبة

التداعيات الخطيرة في المنطقة نحتم

على دول التعاون الالتفاف والتماسك..

وانظروا لما حصل للكويت والبحرين

التحكيم.. الحل الأمثل للنزاعات

الناشئة ولن نستطيع الوصول لمصاف

الدول المتقدمة إلا بتدريب الشباب

وتأهيلهم

التحكيم التجاري أصبح مطلبا وبأبأ

مفتوحا لاستقطاب المستثمرين

إلى الكويت ودول التعاون